بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

التفسير الثالث لعبارة الكفاية: ما ذكره سيد المنتقى قدس سره [المنتقى ج٢ ص٣٤٢] وحاصله في مقدمتين:

المقدمة الأولى: أن التضاد يقتضي التمانع في مرتبة الوجود، وهي مرتبة توارد الضدين على موضوع واحد في زمن واحد، لا في مرتبة العلية، أي: مرتبة العلتين للضدين حيث يمكن اجتماعهما في زمن واحد.

المقدمة الثانية: أن أثر العدم هو رفع ما أثر فيه الوجود، وحيث إن أثر الوجود هو التمانع في مرتبة وجود الضدين فالعدم هو رفع هذا التمانع في نفس المرتبة.

وبيان ذلك: أن التمانع بين الضدين إنما يرتفع برفع المانع أي: رفع أحدهما ليتحقق الآخر، ومن الواضح أن رفع أحدهما إنما يتحقق بعدمه في نفس مرتبة التمانع في الوجود، والإ لم يكن رفعا للمانع، فمقتضى ذلك أن يكون عدم الضد في نفس مرتبة ضده قهرا، ومع فرض عدم الضد في مرتبة ضده فلا يعقل مقدمية عدم الضد لوجود الضد التي هي محور الإستدلال.

ويلاحظ على هذا التفسير – مضافا لعدم انسجامه مع عبارة الكفاية – منع كلتا المقدمتين اللتين بنى عليهما:

أما المقدمة الأولى وهي أن التضاد يقتضي التمانع بين الضدين في الوجود، وهذا صحيحٌ، إلا أن التمانع بينهما في مرتبة الوجود مقابل مرتبة العلية إن أريد به ضرورة اشتراك الضدين في مرتبة واحدة وراء توارهما على موضوع واحد، فهذا مما لا يقتضيه التضاد، وإن أريد به نفي الطولية بينهما أي ليس لأحدهما سبق على الآخر بالعلية أو بالطبع، فهو صحيح لكنه بضم المقدمة الثانية لن يكون منتجا.

وأما المقدمة الثانية فلما مضى من أن العدم وإن كان نقيض الوجود إلا أنه ليس نقيض الوجود في مرتبته، بل هو رفع المقيَّد لا الرفع المقيَّد ، فلو فرض أن بين الضدين تمانعا في الوجود في مرتبة معينة

فرفع التمانع برفع أحد الضدين، ورفع أحد الضدين لا يعني كون الرفع في مرتبته، بل رفعه بما له من المرتبة، لا حلول عدمه محله في المرتبة، وبالتالي فليس عدم الضد في مرتبة ضده كي يستنتج من ذلك عدم المقدمية بينهما.

وبذلك تم الكلام في تفسيرات كلام صاحب الكفاية قدس سره، وهي – تفسير المحقق الإصفهاني والسيد الخوئي وسيد المنتقى قدست أسرارهم – بأجمعها لا تلتقي مع عبارة الكفاية، فإن حاصل عبارة الكفاية مطلبان كما سبق:

الأول: أن غاية ما يقتضيه التضاد هو امتناع الضدين في الوجود، دون أن يقتضي سبق أحد الضدين على وجود الآخر رتبة.

الثاني: أن العقل لا يحكم بأكثر من أن بين عدم الضد والضد كمال الملائمة ، وضرورة اقترانهما في التحقق من دون ما يقتضي الطولية بين عدم الضد بالنسبة لضده ولا العكس.

وقد ذكرنا فيما سبق أن صاحب الكفاية قدس سره تصدى لبيان ثلاثة أمور:

الأمر الأول: ما مضى من أن كمال الملاءمة بين عدم الضد ووجود ضده تعني أن وجود الضد مع نقيض الضد الآخر وما هو بديله في مرتبة واحدة، بمعنى انتفاء ما يقتضي سبق عدم الضد على وجود ضده.

الأمر الثاني: كما أن المنافاة بين المتناقضين لا تقتضي مقدمية عدم أحدهما لثبوت الآخر كذلك الأمر في المتضادين.

ولكن المحقق الإصفهاني قدس سره [نهاية الدراية ج٢ ص١٩٤] ناقش شيخه المحقق الآخوند قدس سره، وتبعه في المناقشة سيدنا الخوئي قدس سره [في المحاضرات ج٤٤ – ج٢ ص ٣٠٦]، **وبيان المناقشة:** أنه لا مجال لقياس الضدين على النقيضين، فإن في النقيضين نكتة خاصة تقتضي عدم مقدمية عدم النقيض على نقيضه، وهذه النكتة لا تتوفر في الضدين.

وبيان ذلك: أنه إذا لوحظ الوجود والعدم فلا يعقل أن يكون عدم الوجود مقدمة للعدم، لأن عدم الوجود نفس العدم ولا يعقل أن يكون الشيء مقدمة لنفسه أو شرطا لنفسه.

وإذا لوحظ العدم والوجود فلا يعقل أن يكون عدم العدم مقدمة للوجود، فإن عدم العدم وإن لم

يكن عين الوجود – إذ لا يعقل أن يكون مفهوم الوجود متحدا مع مفهوم العدم – وإنما هو ملازم للوجود واقعا، إلا أنه ليس متقدما عليه بالطبع لأن التقدم بالطبع بمعنى أن لا يمكن وجود المتأخر إلا مع وجود المتقدم لاستدعاء أحدهما للآخر ولا عكس، وهذا ليس منطبقا على الوجود وعدم العدم، إذ كل منهما ملازم للآخر لا أن الاستلزام من طرف واحد.

وقد ظهر بذلك أنه في النقيضين نكتة خاصة على أساسها يستحيل أن يكون عدم النقيض مقدمة لنقيضه فلا يقاس عليه الضدان كي يقال: كما أن المنافاة بين النقيضين لا تقتضي مقدمية عدم النقيض على نقيضه فكذلك في الضدين.

ولكن لا يبعد أن ما أفاده في الكفاية تام، وذلك لأن مفاد عبارته أنه لو كان مجرد التنافي والتمانع بين الامرين يقتضي مقدمية عدم أحدهما لتحقق الآخر ، لتم ذلك في المتناقضين مع أن استحالة المقدمية فيهما مفروغ عنه، بلحاظ أن الضدين والنقيضين يشتركان في التقابل وهو مطلق التنافي والتعاند ، فلو كانت حيثية التقابل والتنافي بين الشيئين تقتضي مقدمية عدم أحدهما لتحقق الآخر لاقتضت ذلك في النقيضين فالتناقض أبرز مصاديق التنافي بل قيل: إن نكتة التمانع بين الضدين ترجع لامتناع التناقض، فهو ليس في مقام قياس الضدين على النقيضين كي يخدش كلامه بتوفر نكتة في النقيضين ليست في الضدين، بل لما كان امتناع المقدمية في النقيضين مفروغا عنه صح أن يقال : لو كانت حيثية المنافاة تقتضي المقدمية لتم ذلك في أوضح صور المنافاة وهي المتناقضان .

والحمد لله رب العالمين